وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور- خنشلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق
نيابة العمادة للدراسات ما بعد التدرج

دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية والإصلاح السياسي في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: دولة ومؤسسات

إعداد الطالب:
مدرق نارو سليم

إشراف الأستاذ:
إسماعيل بوقرة

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د/ سامية عبد اللاوي	أستاذ محاضر (ب)	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د/إسماعيل بوقرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
د/مريم عثماني	أستاذ مساعد(أ)	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019

إهـــــــــــــداء

أقدم هذا العمل المتواضع إلى كل من عرفت في هذه الحياة إلى

زوجتي الكريمة بكل ما أمدتني من عون وصبر حماها الله و

أعانها ، إلى أبنائي الأعزاء قرة عيني وفلذات كبدي

إلى كل زملائي في العمل و زملائي في الدراسة ، إلى كل من

ألقى لي بالمودة والإبتسامة وكل من أسمعني كلمة طيبة لازال

صداها يجول في خاطري ، و إلى عميد الكلية المبجل و طاقمه

الإداري عل رأسهم رئيس القسم و كل الأساتذة الكرام تحية

تقدير وإحترام

سليم مدرق نارو

شكـــــر وتقـديـــــر

أتقدم بالشكر إلى كل من أعطاني يد المساعدة من قريب أو بعيد لإكمال هذا اعمل المتواضع ، و أخص بالذكر أستاذي المشرف والموقر والذي تشرفت بأن أتلقى العلم على يديه وهو الأستاذ الدكتور " بوقرة إسماعيل " والذي أمدني بيد العون والنصيحة لإكمال هذا العمل إلى لجنة المناقشة الموقرة والتي تشرفت بقبولها مناقشة هاته المذكرة و الإستفادة من نصائحها وتوجيهاتها

إلى مديري في العمل والذي كان له الفضل في إعطائي الوقت الكافي للتفرغ للدراسة ،والشكر موصول للجميع من إداريين وعمال وأخص بالذكر الأساتذة الكرام فمن علمني حرفاً صرت له عبداً

❖ دور الأحزاب في الإصلاح السياسي و تفعيل الديموقراطية

❖ مـقدمـــة

❖ مبحث تمهيدي : ماهية الأحزاب السياسية

❖ المطلب الأول : مفهوم الأحزاب السياسية

❖ المطلب الثاني : نشأة وتطور الأحزاب السياسية

❖ الفصل الأول : الإصلاح السياسي

❖ المبحث الأول : تصنيفات الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية

❖ المطلب الأول : تصنيفات الأحزاب السياسية

❖ المطلب الثاني : علاقة الحزب بالدولة والنظم التنافسية واللاتنافسية

❖ المبحث الثاني : بدايات الإصلاح السياسي في الجزائر

❖ المطلب الأول : مفهوم الإصلاحات السياسية ومضمونها

❖ المطلب الثاني : أحداث أكتوبر 1988 والتأسيس السياسي للإصلاحات

❖ الفصل الثاني : أثر الأحزاب في تفعيل الديمقراطية

❖ المبحث الأول : وظائف الأحزاب السياسية واهم الخدمات التي تقدمها للدولة

❖ المطلب الأول : وظائف الأحزاب السياسية

❖ المطلب الثاني : الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة ووسائله

❖ المبحث الثاني : مستقبل التعددية الحزبية والديمقراطية في الجزائر

❖ المطلب الأول :تقييم التعددية الحزبية كآلية ديمقراطية

❖ المطلب الثاني : انعكاسات أحداث أتوبر 1988 على النظام السياسي و مستقبل الديمقراطية

❖ خاتمـــة

❖ قائمة المراجع

❖ الفهرس

الخطـــــة

المـقدمـــة

❖ مقدمـــــة:

يعتبر مبدأ التعددية الحزبية من المبادئ الأساسية لقيام الديمقراطية ، والتي لا يمكنها أن تسود إلا في مجتمعات تحترم إرادة الأغلبية ، ولكن هذا المبدأ ابتكرته بعض الشعوب و معظم الدول النامية خاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، وهذا نظرا لوجود أسباب عديدة من شانها أن تعيق وتحول دون تحقيق هذا الأخير من بينها الخصوصيات الاجتماعية وصيرورتها التاريخية، فلا يمكن تطبيق أشكال الديمقراطية الحديثة والتي تقوم أساسا على مبدأ الاقتراع العام على هذه الشعوب، نظرا لفقدانها ما يسمى بالتجانس الاجتماعي بين فئات المجتمع والذي يؤدي بدوره إلى تجانس إيديولوجي.

لكن بالمقابل هناك من الدول من حاولت تطبيق الديمقراطية بالتعددية السياسية والانتخابية، استجابة للتحولات الاجتماعية والسياسية من جهة، واستجابة لضغوطات النظام الدولي الجديد لإتباع نهج سياسي معين، وأحيانا أخرى لقيام ثورات و احتجاجات كما حدث في الجزائر في 05 أكتوبر 1988 كمثال، وما يحدث في الدول التي قامت بتغيير أنظمتها مؤخرا كمصر وتونس و ليبيا واليمن وسوريا، فحصلت بعض هذه الشعوب على حريتها بتضحيات شعبها .

وفي السنوات الأخيرة بعد ظهور العولمة ومواجهة الانفتاح الاقتصادي والليبرالية السياسية، خاصة بعد انهيار النظام السوفيتي والتحولات السياسية والاجتماعية و تتجلى عيوب نظام الحزب الواحد واستحالة التداول على السلطة فإن بعض قادة الدول النامية وحتى تبقى شعوبهم في معزل عما يجري في العالم أعادوا النظر في سياسة الحزب الواحد، لكن مع إبقاء القيود و الشروط لإنشاء الأحزاب السياسية والتضييق

عليها في الأنظمة الانتخابية مثالا لتدعيم الانسجام الاجتماعي وتماسك لحمة الشعب وتحقيق الاستقرار، ، أو من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية فهي مؤسسة لن تستغني عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث، مما جعل الكثير من الباحثين في أدبيات التحول الديمقراطي مثل صامويل هنتنغتون يشيرون إلى أهمية الأحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي في عملية التحول الديمقراطي و السياسي .

مبررات إختيار الموضوع:

المبررات الذاتية: إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار الموضوع دون غيره نابعة عن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1988 و التي كانت فيها الأحزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي في إرساء نظم الديمقراطية ، كما أنها نابعة من فكرة فحواها لا ديمقراطية إلا بإصلاح المنظومة السياسية ككل .

كما تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى آخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية، زد على هذا إن مختلف الدارسات التي اطلعنا عليها لا تقدم لنا دراسة شاملة حول الأحزاب السياسية في الجزائر وتطورها تاريخيا.

المـقدمـــة

المبررات الموضوعية: إن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر تتجاهل الظاهرة الحزبية الديمقراطية ، بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن موضوع الأحزاب السياسية يعتبر من بين المواضيع المهمة، التي تصب في قلب النظام السياسي و الرهانات السلطوية، وهذا ما يجعله موضوع جديد و متجدد باستمرار.

أهداف البحث :

إن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر تأتي كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في الجزائر و مسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مع المؤثرات الداخلية والخارجية.

وقد يذهب البعض إلى اعتبار أن الظاهرة الحزبية عموما تعبر عن مرحلة تاريخية معينة في حين أن الوقائع التاريخية و السياسية تؤكدان أن الظاهرة الحزبية هي عبارة عن سلسلة من التجارب السياسية و التاريخية.

وتعتبر الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث ظاهرة حديثة النشأة لا يتجاوز عمرها القرن إلا في بعض الحالات كأحزاب الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن للأحزاب أصولها التاريخية التي تتمثل في اتجاهات الرأي و النوادي الشعبية و الجمعيات الفكرية و المجموعات البرلمانية.

وكانت الأحزاب أو ما يشابهها في الماضي تعتبر بدعة سيئة ترمز إلى التفرقة و يخشى منها على وحدة الدولة و ينظر إليها بشيء من عدم الارتياح . وقد نشأت الأحزاب في العصر الحديث مع التزايد الهائل في أعداد الناخبين الذي صاحب انتشار مبدأ الاقتراع العام في القرن التاسع عشر إذ وجد الناخبون أنفسهم مجرد جمهور عريض من أصحاب الحقوق السياسية غير قادر على تحديد أهدافه العامة أو مناقشة مشاكله الهامة ، فظهرت الحاجة إلى تنظيمات شعبية يتجمع حولها الناخبون.

. الدراسات السابقة :

وانصب اهتمامنا في هذا السياق بالإطلاع على دراسات لبعض الكتب التي تطرقت لهذا الموضوع ككتاب "اوستروغوسكي" الذي كان من الأوائل الذين تطرقوا لنشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة و بريطانيا في كتابه: **La democratie et les partis politique .paris edition du seuil .1979**

بالإضافة إلى كتابات "روبرتو ميشالز" و "ماكس فيبر" حول الأحزاب السياسية .وصولا إلى كتاب موريس دوفارجيه

les partis politiques .pariseditionarmond colin1952 .

Maurice duverger

الذي يعتبر كتاب ذو قيمة في هذا المجال كما لا يفوتنا ذكر كتاب جون شارلو "الأحزاب السياسية"

)les partis politiques 2em edition . paris editionarmond

colin.1971.(Jean charlot)

باللإضافة ألى دراسات كل من الفقيه سليمان محمد الطماوي في كتابه السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة

و الكاتبة سعاد الشرقاوي في مؤلفها النظم السياسية في العالم المعاصر

ورزيق المخادمي عبد القادر في كتاب الأحزاب السياسية في الجزائر و غيرهم من القانونيين والمختصين .اللذان يعتبر حوصلة لمختلف الدراسات التي اهتمت بدراسة الأحزاب السياسية. كما نشير إلى أننا سلطنا الضوء على التطور السياسي للمجتمعات الغربية و الغير غربية عبر الكتب التي اهتمت بدراسة النظم السياسية و التاريخ السياسي .

. إشكالية الدراسة:

النظام السياسي في الدولة هو انعكاس للنظام الحزبي القائم الذي يؤثر على طبيعة العلاقات بين السلطات، ويختلف هذا التأثير من نظام حزبي إلى آخر: أحادي، ثنائي، تعددي. وبما أن النظام الداخلي للأحزاب السياسية آثار عميقة على الأداء البرلماني والاستقرار الحكومي، فمرونة الأحزاب أو جمودها يؤثر في مسألة تركيز السلطات وتوزيعها. والنظام السياسي الجزائري مر بتجربة الحزب الواحد بعد الاستقلال بعدما اكتسب خبرة دستورية وممارسات سياسية في تجربة الحركة الوطنية، ويعايش تجربة الانتقال إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية بعد تأسيس ما يسمى

المـقدمـــة

بدستور الإصلاحات في 23فبراير 1989، وانطلاقا مما سبق فإن الأشكال المحوري والذي نطرحه هو كالتالي :

. إشكالية الدراسة

– إلى أي مدى يمكن القول بأن الأحزاب السياسية في الجزائر ساهمت في تفعيل الديمقراطية و الاصلاح السياسي.

وتندرج في ظل هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها :

كيف يمكن فهم المسار الحزبي على ضوء الإصلاحات السياسية ؟

ما هو تقييمنا للمسار الديمقراطي في الجزائر؟

المـقدمـــة

❖ **الإطار المنـهجي :**

. منـهج تحليل المضمون: والذي يقوم بوصف وتحليل والتدقيق في النصوص القانونية كالقانون العضوي المنظم للأحزاب السياسية في الجزائر حيث يمكننا من خلال هدا المنهج استيعاب وفهم هذه الترسانة القانونية.

. حيث ساعدنا هذا الاقتراب المنهجي في دراسة مختلف المواد القانونية التي جاء بها دستور 1989 الممهد للديمقراطية كما حاولنا من خلال هدا المقترب فهم وتحليل الترسانة القانونية التي تضمنها قانون تنظيم الجمعيات ذات الطابع السياسي في دستور 1989 والقانون العضوي للأحزاب السياسية عام 1996.

. **المنـهج المقارن:** والذي يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر وهذا من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه التشابه والاختلاف بغرض الوصول إلى العوامل المسببة للظاهرة كمقارنة الأحزاب في الدول الغربية بغيرها من الأحزاب في الدول الأخرى والروابط أو الفوارق بينهما .

الصعوبات : لقد أعترتنا العديد من الصعوبات في القيام ببحثنا في الموضوع ومن اهم الصعوبات قلة المراجع الحديثة ،و قلة الدراسات التي درست حالة الجزائر بعد تعديل دستور 1996 .

المـقدمـــة

أقسام الدراسة:

في **المبحث التمهيدي** تناولنا الجانب النظري في دراسة الأحزاب السياسية أي تاريخ نشأتها و تعريفها وأنواعها

أما في **الفصل الأول** فقد تناولنا الأحزاب والإصلاح السياسي كآلية للديمقراطية

والمتضمن الإصلاحات السياسية حيث ارتأينا أن نقسمه إلى مبحثين وهما كالتالي:

. المبحث الأول: تصنيفات الأحزاب السياسية .

. المبحث الثاني: بدايات الإصلاح السياسي في الجزائر .

و **الفصل الثاني** بعنوان أثر الأحزاب السياسية في تفعيل الديمقراطية

ويحتوي على مبحثين كالآتي :

. المبحث الأول : وظائف الأحزاب السياسية وأهم الخدمات التي تقدمها للدولة

. المبحث الثاني : مستقبل التعددية الحزبية والديمقراطية في الجزائر

مبحث تمهيدي

الأحزاب السياسية

❖ ماهية الأحزاب السياسية

لاشك في أن الحزب السياسي تنظيم يتكون من مجموعة من المواطنين يتبنون إيديولوجية أو رؤى معينة مشتركة يسعون إلى تحقيقها، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة في الحكومة ، وكما هو متعارف عليه أن كل دولة ونظامها الحزبي فهناك الدول التي تعتمد على الأحادية الحزبية وهناك من الدول من تعتمد على الثنائية الحزبية، وهناك من تعتمد على نظام التعددية الحزبية كما هو الحال في دولة الجزائر.

إن الحزب السياسي إذا تنظيم في خدمة فكرة، ولكن يمكن كذلك أن يمثل تحالفا بين عدة مصالح متباينة وهذا ما يطلق عليه بالأحزاب الإتلافية أو التكتلات الحزبية كما هو في ايطاليا مثال.

وقد يمكن ترسيخ حق الاقتراع العام من تطوير الأحزاب السياسية التي تنشط الحياة السياسية وتشارك في التعددية التي هي أساس أية ديمقراطية[1].

ويجب الإشارة إلى أنه توجد عدة تعاريف للأحزاب السياسية حيث ركز علماء السياسة على دور الأحزاب السياسية باعتبارها أدوات للترويج والترشيح في الانتخابات للمناصب العامة ولذلك سنحاول معالجة موضوع الأحزاب السياسية في المبحث التمهيدي من خلال جانبها النظري حيث سنحاول من خلال المباحث التي سنتطرق لها أن نتناول أهم أسباب وتاريخ نشأة الأحزاب السياسية وهذا في المجتمعات الغربية والمجتمعات الغير غربية وسنحاول المقارنة فيما بين المجتمعين فيما يخص الممارسة الحزبية أو النشاط الحزبي في مختلف بلدان العالم، ثم عرجنا من خلال هذا المبحث على تقديم أهم التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالأحزاب السياسية لمختلف علماء السياسة، ثم تناولنا في المبحث الأول أهم التصنيفات المتعلقة بالأحزاب السياسية لمختلف الدارسين والمتخصصين في الأحزاب السياسية، وسنحاول أن نبين في هذا

1سليمان محمد الطماوي ،السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي (دراسة مقارنة)ط1 دار الفكر العربي ،القاهرة 1996 ص 59

الفصل علاقة الأحزاب السياسية بالنظام السياسي والمجتمع المدني أي الإطارالوظيفي وأيضا حاولنا من خلال الفصل الثاني بعنوان الأحزاب و الإصلاح السياسي أن نعرج على عنصر مهم وهو علاقة الحزب بالسلطة أي الوساطة بين الشعب والسلطة حيث يهيئ الحزب برنامجه الذي يعرضه على الشعب في الانتخاب. فإن فاز يدرج برنامجه في مشروع الحكومة. فإن كان في المعارضة يجوز له اقتراح حلول بديلة لسياسة الأغلبية والسلطة. وأيضا سنحاول تبيان أدوار أخرى وهي كما يلي :

دور القيادة: هدف الحزب هو الوصول إلى الحكم كي يطبق السياسة التي أعلنها وانتخب من أجلها بواسطة ممثليه في الحكومة والأغلبية في البرلمان. وبما أنه ينشط النقاش السياسي فإنه يساهم في تشكيل الرأي العام.

- الاقتراح: للحزب صلاحية اقتراح القوانين في البرلمان واقتراح الإصلاحات.
- معارضة الحكم القائم ومعارضة الإصلاحات المطبقة.
- تأطير الجماهير بهدف تأهيلهم للمشاركة في الحياة السياسية العامة وخلق ثقافة ديمقراطية واستمالة الرأي العام إلى جانب المشروع السياسي للحزب[1].

[1] سليمان محمد الطماوي ،السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر السياسي (دراسة مقارنة)ط1 دار الفكر العربي ،القاهرة 1996 ص 60

❖ **المطلب الأول** : مفهوم الأحزاب السياسية:

- تعريف الحزب السياسي: المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي :
- **المعنى اللغوي:** جاء في مختار "الصحاح"، حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة ، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا ، والأحزاب يعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن هذا نرى أن كلمة حزب لغة تفيد الجمع بين الناس وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما[2].

كلمة سياسي: مأخوذ من كلمة سياسة، والسياسة لغة تنفيذ القيام بشؤون الرغبة واستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الرشاد ولهداية.

غير أن كلم سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول "مارسيل بريلو" أن السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة.[3]

---

[2] رزيق المخادمي عبد القادر الأحزاب السياسية في الجزائر, المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر ,1990 ص 19

[3] أحمد الخطيب نعمان ،الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ،جامعة مِؤتة الأردن ،1999 ،ص 15

المعنى الاصطلاحي : لقد تعددت التعريف تبين رجال الفكر السياسي والقانوني الأحزاب السياسية، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجية والتي تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه وإلى الزاوية التي ينظر منها إليه.

الفكر الليبرالي: يركز في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العلمي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب للوصول إلى السلطة ، والمشاركة في صنع القرارات كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه

فيعرفBengaminconstont" الأحزاب السياسة انها جماعة من الناس لها اتجاه سياسي

معين"[1].

أما " جون جيكال"و"اندري أوريو""AndriHourion"و"Jeaucoiquel" فيرى أن الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة يفيد تحقيق سياسة معينة.

[1]Macal, Prelob, suite politique , CO,UF paris, 1967 P10

ويعرفه جورج بيرد أنه كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها ،وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي وضع الأستاذ "فرونسوا بوربال" ثلاثة عناصر لا بد من وجودها في كل حزب سياسي وهي:

1(مجموعة منظمة من الأفراد قادرة للتعبير عن مطالبهم.

2(وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.

3(وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.

الفكر الماركسي: يعرف الحزب بأنه "تنظيم يوجد به الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي".

ويعرفه الحزب الشيوعي: "بأنه طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستقلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم دكتاتورية بروليتاريا".

فمفهوم الحزب عند الفكر الاشتراكي الماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يعتلونها في المجتمع، فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو طلائعي في الطبقة وأن الحزب الثوري أو العمالي يتركز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.[1]

[1]Burdeau, G, Traite de Science Poltique, Cite Par, Menoumi, (A) droit, conste P14[1]

مبحث تمهيدي

الفكر العربي: يكاد يقترب في تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء

العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها: تعريف الدكتور" سليمان الطماوي" الذي يعرف الأحزاب السياسية "بأنها جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين[2]

أما الدكتور "رمزي طه الشاعر" : فيعرف الحزب السياسي على أنه"جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتقون حولها ويتمسكون بها ويدافعون

عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها"[3]

أما الدكتورة "سعاد الشرقاوي" فتعرف الحزب بأنه:"تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على المساندة الشعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة "[4]

2سليمان محمد الطماوي ,السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة و في الفكر السياسي (دراسة مقارنة), ط1، دار الفكر العربي ,القاهرة ,1996،ص 7_62

3رمزي الشاعر , الإيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة, دار النهضة العربية، القاهرة، 1979،ص104.

4سعاد الشرقاوي, النظم السياسية في العالم المعاصر, دار النهضة العربية، القاهرة ،1979,ص200.

❖ **المطلب الثاني** : نشأة وتطور الأحزاب السياسية

إن نشأة ظاهرة الأحزاب السياسية والظاهرة الحزبية التي يتزايد حضورها السياسي ومحوريتها في الأنظمة السياسية والبارزة يوما بعد يوم، فبالرغم من أن (كلمة أحزاب)قديمة وطالما أطلقت على الرموز التي كانت تحيط بالقادة في ايطاليا إبان عصر النهضة إضافة إلى استخدامها للدلالة على النوادي واللجان الانتخابية والتنظيمات الشعبية والكتل البرلمانية والتجمعات الطائفية والمذهبية أو الإقليمية وغير ذلك إلا أن أغلب الفقهاء وعلى رأسهم المفكر الفرنسي "موريس دوفرجية" يؤكد أن المعنى الصحيح للحزب السياسي لا يعود لأكثر من حوالي القرن والنصف من الزمن حتى عام 1850م ولم يكن هناك وجود للأحزاب السياسية في أي بلد من العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية أما عام 1958 فقد شهد بداية تسرب هذه الظاهرة إلى الشعوب والأمم الأخرى واليوم توجد الأحزاب و تنتشر في كل مكان من العالم و يتفق "البالومبارا" مع "موريس دوفرجية" في أن الأحزاب السياسية وجدت منذ عهد الرئيس "جاكسون" حوالي 1830 أما في فرنسا وألمانيا [1]فقد كانت هناك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات 1848 .

---

1 نور الدين حاروش" الأحزاب السياسية"، ط1،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص62

مبحث تمهيـدي

إن بعض الباحثين وضعوا شروطا أساسية للأحزاب مثل:عالم السياسة الشهير "صومويل هيننغتون". ودون الخوض في التفاصيل فقد وضع هذا الأخير أربعة شروط في هذا الشأن هي: التكاثف، الاستقلال، والتماسك، والتشاعب الإقليمي ولكن بالرغم من هذه الشروط لم تنشأ الأحزاب السياسية على حدا بل نشأت بأسباب وأشكال مختلفة أهمها خمسة:

1- ارتباط الأحزاب السياسية بالبرلمان، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة إذ أنه مع وجود برلمانات ظهرت كتل النيابة، التي كانت النواة الأولى لبروز الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهة والأفكار والأيديولوجيات أو المصالح، ومع مرور الوقت وجد هؤلاء حتمية العمل المشترك وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام كما حدث في العديد من الدول[1]

[1] هنتجتون صامويل ،الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي ،ترجمة :عبد الوهاب علوب ،قطر ،1993 ،ص29

2- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام عوض عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء،حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بعض الدعاية للمترشحين الذين أصحبوا آليا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف، وقد اختفت تلك الكتل بداية مع انتهاء الانتخابات، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر الرأي أي أن بداية ظهور الحزب هنا كان خارج البرلمان، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله.

3- ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات ، وقد سعت بعض هاته المؤسسات لتنظيم نفسها لكن مُشكلة أكبر جماعات تحقق الخدمة لأعضائها ولعل أبرز مثال على ذلك حزب العمال البريطاني ، الذي نشأ بداية في كنف النقابات العمال بالتعاون مع الجمعية النقابية الفكرية ، وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفال وخاصة في بعض الدول الإسكندنافية إضافة إلى ذلك فقد كان أساس نشأة الأحزاب المسيحية في أوروبا هو الجمعيات المسيحية.[2]

[2] هنتجتون صامويل ،الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي ،ترجمة :عبد الوهاب علوب ،قطر ،1993 ،ص 31

4- ارتباط نشأة الأحزاب السياسية (في بعض الأحيان وليس دائما) بوجود أزمات تنمية سياسية، فأزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية، ومن الأحزاب التي نشأة بموجب نشأة الأحزاب الشرعية نذكر الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن 18.

5- ظهور الأحزاب السياسية نتيجة لقيام بعض الجماعات التنظيم لمواجهة الاستعمار والتحرر من الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمكن أن يلمس على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض دول العالم العربي الإفريقي.1

1 فليب برو" علم الاجتماع السياسي، زير: محمد عرب ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، القاهرة ، 1998، ص 357

ثانيا : إن ظهور الأحزاب في الدول المختلفة هو يختلف عنه في الغرب، فكان ظهورها لظروف تاريخية عملية التحرر الوطني، وذلك لتأكيد الذات الوطنية وخلق قيم المشاركة الايجابية عن مجموعة من العوامل الأخرى التي ساهمت في ظهوره هذه الأحزاب وتتدرج في هذا المثال الأحزاب السياسية في إفريقيا فهي مرتبطة بدخول حق الاقتراع في الحياة إذ أنهم منحوا حق التصويت وكانت الظاهرة الحزبية في آسيا نتيجة الجذور التاريخية والتراث التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية ونتيجة للوجود الاستعماري من ناحية أخرى، إذ أن الممارسات والاتجاهات التي لها وزن و هيأت الظروف لخلق أحزاب منفردة هي نفسها العوامل الرئيسية التي أعاقت نمو النظم الحزبية الفعالة وذلك بفعل تراثها السياسي كذلك[1]، وهكذا أصبحت الظاهرة السياسية في العالم الثالثّ أو العالم المتخلف تلخص كافة مقومات الحياة السياسية وهذا من خلال العدد الهائل للأحزاب السياسية وهذا أصبح أقرب إلى طوائف الأحزاب داخل هذه الدول وبالتالي أصبحت حسب بعض الآراء انعكاسا للوجه الديمقراطي، فالأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي "كلسن Esmein" بأنه لا حرية سياسية بدون أحزاب[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظهور الديمقراطية سبق ظهور الأحزاب وأن الممارسة الديمقراطية المباشرة والحقيقية –بكل تحفظ – كانت بدون أحزاب –وإذا ألقينا نظرة خاطفة على الدول العربية فإننا نجدها مختلفة فيها بينها فيما يخص الديمقراطية التعددية الحزبية

1رعد صالح الألوسي ،السياسة النقدية في علم الجنوب، دار مجدولاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،2006، ص 54

[2] نفس المرجع، ص 54

بينما نجد دول أخرى اعتبرت التعددية الحزبية جرم طبقت عليها الحضر فالدول العربية التي تسمح قوانينها بوجود الأحزاب السياسية هي:

الجزائر،المملكة المغربية، وتونس، وموريتانيا، ومصر، والسودان، واليمن،والأردن، وسوريا ولبنان، والعراق، وفلسطين، والصومال، وجزر القمر.

بينما الدول التي تحضر وجود الأحزاب السياسية هي:

ليبيا، والسعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وعمان، وهي دول خليجية ما عادا ليبيا.[1]

[1] هدى ميتكيس،الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ،جامعة القاهرة ،ط،1، 2004 ،ص 12

مبحث تمهيدي

الفصل الأول

الأحزاب والإصلاح السياسي

❖ **المبحث الأول :** تصنيفات الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية.

❖ **المطلب الأول:** تصنيفات الأحزاب السياسية.

- **– التنصيف الكلاسيكي للأحزاب السياسية:**

هناك تصنيفات متعددة للأحزاب السياسية وهذا التعدد راجع إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يخص إيديولوجياتها وطبيعتها وتركيبتها وحجمها وأهدافها ومن أشهر التصنيفات في هذا المجال التصنيف الذي قدمه "موريس دوفرجيه"حيث صنفها إلى أحزاب ذات نشأة داخلية وأحزاب خارجية المنشأ وتجدر الإشارة إلى وجود فارق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الجزئية، فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل أما تصنيف النظم الحزبية، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي إلى ثم في الدولة، أحزاب إيديولوجيا، أحزاب براغماتية، أحزاب أشخاص.

الأحزاب الإيديولوجية وأحزاب البرامج: وهو الأحزاب التي تتمسك بمبادئ وإيديولوجيا وأفكار محددة ومميزة عن باقي التنظيمات الأخرى أي أنها تتمتع بخصوصية لها وحدها لا تشاركها فيها الأحزاب الأخرى، ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية.[1]

الأحزاب البراغماتية: سيتم هذا النوع من الأحزاب في وجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج إلى تغيير الخط العام لحزب وفق لتطور الظروف، لقد لاحظنا في المدة الأخيرة العديد من الأحزاب غيره أو دولية [2]

1 محمد سويدي ، علم الاجتماع السياسي ميدان وقضايا، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص101

2 موريس دوفرجية، مدخل إلى علم السياسة ، سامي الدروبي وجمال الأناسي، دار دمشق، دمشق 1983، ص 149

. أحزاب الأشخاص: هي اسم على مسمى ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هذا الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له وهو الانتماء للزعيم مرده قدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم.

. أحزاب الأطر والكوادر: وتطعم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا القران 19 والتي تعرف في غضون الحاضر الأحزاب بالمواطنين والأحرار، وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة ، ولا تضع في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة، وعلاقتها الداخلية رمزية وتصل إلى درجة الهشاشة.

. الأحزاب الجماهيرية: وتضم أكبر عدد من الجماهير إلى صفوفها البعض ومع القيادة ، ويقوم الأعضاء بتمديد اشتراكات مالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي ، وتحت هذا النوع من الأحزاب تتدرج الأحزاب الشمولية، الأحزاب الشيوعية القومية والدينية، وكذلك الأحزاب ذات المضامين الاجتماعية والاقتصادية أو البيئية تستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية اجتماعية ومالية بغية تحقيقا الرقي للجماهير وتوعيتها سياسيا وإعداد نخبة منها تتولى المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة [1]

1-موريس دوفرجيه، مرجع سبق ذكره، ص150

❖ **المطلب الثاني** : علاقة الحزب بالدولة و النظم التنافسية واللاتنافسية

اولا : يقوم الحزب السياسي بجملة من الخدمات المهمة داخل الدولة وأهمها:

- إن إيديولوجية الحزب تؤدي إلى الوعي وتحمل المسؤولية بما يثير فيهم من اهتمام متواصل بالشؤون العامة من خلال التنظيم الحزبي.[1]
- إن وجود أحزاب متنافسة يساعد الشعب على الاقتصاص من الحكام الفاسدين ومكافأة الحكام الصالحين، لأن الحزب عندما يعتلي سدة الحكم يكون له منافسين خارج السلطة، يقومون بمراقبة نشاطات هذا الحزب الحاكم، وقياداته، التي هي نفسها قيادة الدولة، ومن خلال ذلك تكشف الأحزاب المنافسة للحزب الحاكم مدى فعاليته أو فساده، وبالتالي ستسهم في تقييم الحاكم وحزبه بما يمكن الشعب من معايشته أو مكافأته.[2]
- يعمل الحزب السياسي كمنظمة تهتم بتقديم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد الشعب، وتراقب أعمال الحكومة

[1] مقري عبد الرزاق ،التحول الديمقراطي في الجزائر ،رؤية ميدانية الجزائر 2007،ص 30

[2] رزاقي عبد العالي ،الأحزاب السياسية في الجزائر ،خلفيات الجزائر ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر 1990 ،ص 40

ثانيا : النظم الحزبية التنافسية واللآتنافسية

●النظم الحزبية التنافسية:

●تشتمل النظم الحزبية ، نظام الحزبين الحزب المهيمن:

-نظام التعدد الحزبي :

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام،(حالة ايطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، فرنسا، النرويج، الدنيمارك)، يتميز هذا النظام بوجود أحزاب كثيرة بالدولة ، بحيث لا تستطيع أحداهما الوصول إلى الحكم غالبا إلا عن طريق الإتلاف مع الأحزاب الأخرى، وهذه الأحزاب تكون عادة ضعيفة لأنه لا يمكنها من تحقيق أهدفها بالصورة التي ترغب بها، ومع هذا يعد هذا النظام من أكثر الأنظمة انتشارا، بالرغم من كثرة الالتباس والغموض الذي يحدث داخل النظام السياسي بين انقسام الرأي إلى مالا نهاية التعددية الحزبية ؟ كثرة الأحزاب مردت الاختلافات والتناقضات الموجودة داخل المجتمعات كالاختلافات السياسية والاجتماعية والصراعات العرقية والدينية والعصرية[1].

د، نور الدين حاروش، مرجع نفسه، ص130-131

نظام الحزبين :

يتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين يتنافسان للوصول إلى السلطة دونما الحاجة إلى الإتلاف، ونظام الحزبين هذا هو في الحقيقة نظام تعدد حزبي، لكن هيمنة حزبين على الحياة السياسية وتمركز الحياة الداخلية حرمت الأحزاب الأخرى من البروز، كما أنه يمكن وجود أحزاب صغيرة بعيدة عن السلطة أو خارج العملية السياسية وهذا أمر طبيعي مادام نظام الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير وحرية الرأي العام والمعارضة وغيرها.[1]

وكأمثلة لهذا النظام نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي بها الحزبين الكبيرين : الديمقراطي، الجمهوري، إضافة لأحزاب كثيرة منها الحزب الشيوعي والإتثوالي وأحزاب محلية وأخرى قومية، ولكن تمثيلها في مجلس النواب لا يقارن مع الحزبين الكبيرين، ونفس الشيء نجده في بريطانيا، فكما جانب الحزبين الكبيرين المحافظين والعمال هناك حزب ثالث صغير وهو حزب الأحرار، ولكن مسألة تمثليه في مجلس العموم ضعيفة مما يجعل نظام الحزبي في بريطانيا أقرب من نظام الحزبين منه إلى نظام تعدد الأحزاب، وعلى العموم فإن نظام الحزبين يعتبر من الظواهر المميزة في الدول اﻷنجلوساكسونية.[2]

---

[1] مهدي جرادات ،الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي ،دار أسامة للنشر والتوزيع ط1،عمان ،2006،ص 24

2 غارو حسيبة ،دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 1997 -2007 مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2012

نظام الحزب المهيمن :

يوجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر لكن منافستها له هي منافسة نظرية ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية ، وإن ظهر في دول ديمقراطية.[1]

النظم الحزبية الاتنافسية:

إن النظام الحزبي الاتنافسي والذي يعني عدم وجود أي منافسة بين الأحزاب السياسية وهذا نظرا لوجود حزب واحد أي نظام الحزب الواحد، وهذا النظام يختلف من دولة إلى أخرى ومعناه وجود حزب منظم ومعترف به لوحدة من قبل السلطة القائمة في الدولة، وعمليا لا يكون مسموح وجود أحزاب أخرى، وإذا حدث تكون سرية وغير مصرح، أو غير مسموح لها بالنشاط ويصف موريس دوفرجية نظام الحزب الواحد بأنه تكييف تقني للديكتاتورية المتولدة في إطار ديمقراطي ، وعليه يصبح الحزب واحد بأنه تكييف تقني للديكتاتورية المولودة ، في إطار ديمقراطي ، وعليه يصبح الحزب الواحد وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم لا غير، بل أكثر من هذا يتميز هذا النوع من الأنظمة بالمركزية الشديدة وإصدار معظم القرارات من القمة لتلتزم بها القاعدة ولا أثر للمنظمات البرلمانية عمليا، ولاتهتم بالتطور السياسي بل لها اهتمامات أخرى كالثورة وغيرها.[2]

---

[1] فيرة إسماعيل وآخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،2002 ص 35

[2] هنتجتون صامويل ،الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ،ترجمة عبد الوهاب علوب ،ط1،قطر،1993 ص، 50

ولنظام الحزب الواحد عدة مميزات منها: ينظر إليه على أنه الحزب ذو الصفوة وعضويته ليست مفتوحة للجميع بل تفتح بشروط الحزب، وبالتالي يصبح الحزب كأداة الربط بين الحكومة والجماهير كما أنه يحتكر العمل السياسي والحكومة.

ففي النظرية الشيوعية يعتبر الحزب السياسي جزء من طبقة معينة يمثلها ويعمل على تحقيق مصالحها ويعتبر أداة تنفس لها ضد باقي الطبقات[1].

أما النظرية الفاشية فترى أن لوحدة الأمة تلتزم وحدة الحزب، ذلك أنه في ظل التعددية الحزبية تضيع المصلحة العامة نتيجة الصراع بين المصالح الخاصة ويتعذر الاتفاق.

يتصف النظام الحزبي بالآتنافسية مع عدم وجود أي منافسة ولو نظرية بين أحزاب سياسية ، إما لوجود حزب واحد، أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تفصح لقادته في إطار جبهة وطنية ليس مسموحا لأي منها بالاستبدال عنها، وقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 في الاتحاد السوفياتي بل في كل ربوع أوروبا الشرقية فيما بعد.[2]

1 محمد نصر مهنا، في علم السياسة قراءة في المنهج، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2007، ص 81

2 رمزي الشاعر ،الايديولوجيا و أثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة ، دار النهضة العربية ،القاهرة 1979 ص44

❖ **المبحث الثاني** : بدايات الإصلاح السياسي في الجزائر .

❖ **المطلب الأول** : مفهوم الإصلاحات السياسية ومضمونها.

هو تحسين وضع أو تعديل ما هو خطأ، أو الفاسد، أو غير المرضي، وما إلى ذلك. تم استخدام المصطلح بالسياق السياسي في أواخر 1700 من قبل حركةً (كريستوفر ويفل) التي سعت للإصلاح البرلماني.

"تعرف الموسوعة السياسية الإصلاح بأنه تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها والإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"[1]

ويتميز الإصلاح عن الثورة كون هذه الأخيرة تسعى للتغيير الشامل و الجذري، في حين أن الإصلاح يهدف لمعالجة بعض المشاكل و الأخطاء الجادة دون المساس بأساسيات النظام. و بهذا فإن الإصلاح يسعى لتحسين النظام القائم دون الإطاحة به بالمجمل. و يعد الإصلاح ضرورة في البلدان النامية لتحسين مستوى المعيشة و يتم غالباً بدعم من المؤسسات المالية الدولية و وكالات المعونة. و يمكن أن يتضمن إصلاح السياسات الاقتصادية، و الخدمات المدنية، و الإدارة المالية العامة.

1ابن ماحي أحمد ,دراسة و تحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر ,)مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير(,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,جامعة الدكتور موالي الطاهر ,سعيدة 2010-2011

يمكن الإشارة إلى الإصلاح بشكل عام بمعنى تعديل أو تطوير غير جدري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها والإصلاح خلافا للثورة ليس إلا تحسينا لأداء النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام وبالتالي فإن الإصلاح هو عبارة عن تغيير سياسي أي تحول البنية والعمليات أو الأهداف التي تؤثر على عكس الثورات والنقابات.

وقد استخدم مفهوم الإصلاح على نحو واسع النطاق في بدايات حركة الإصلاح الديني التي نشأت في القرن السادس عشر بقيادة مارتن لوثر وذلك لإنهاء نظام الإقطاع والتحرر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية نظرا لما كانت تملكه هذه الأخيرة من سلطات في تلك المرحلة مثل صكوك الغفران ومحاكم التفتيش وغيرها.[1]

والإصلاح لغة من صلح الشيء صالحا كان نافعا ومناسبا ويقال أصلح الشيء بمعنى أزال منه الفساد والإصلاح في اللغة العربية يعني أيضا التقويم و التغيير نحو الأحسن والأفضل في ميدان العلوم السياسية يشير المصطلح إلى عملية التطوير والتعديل في أنظمة الحكم أو العالقات الاجتماعية داخل دولة معينة في إطار النظام القائم والوسائل المسموح بها من قبله[2]

[1] هدى ميتكيس،الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ،جامعة القاهرة ص 25

[2] عبدالله فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ،ط1،مركز دراسة الوحدة العربية ،بيروت ،يناير 1997،ص 43

واستنادا لفكرة التدرج، وهذا ما يجعله يختلف اختلافا جوهريا مع مفهوم الثورات والانقلابات، أين تسعى الجهات الثائرة التي تبنت الانقلاب إلى هدم الأنظمة القائمة سواء على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي، وإعادة إنتاج أنظمة جديدة تختلف عن الأنظمة السائدة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يقصد بالإصلاح السياسي، عملية التحول من الأنظمة الرجعية والتسلطية إلى مجتمعات أكثر انفتاحا وديمقراطية ، وهو عملية تعديل وتطوير قد تكون جزئية أو جذرية في أشكال أنظمة الحكم والعلاقات الاجتماعية، ويتم هدا من خلال تعديل الأنظمة و الانتقال من حالة أخرى ومن بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة تطور العصر ومتغيراته وإرساء قيم الحرية التي تستند على عنصر الاختيار الذي هو جوهر الديمقراطية وجوهر الديمقراطية يقتضي مستوى معين من المؤسسية، أي وجود معايير قانونية تحكم المؤسسات بعيدا عن الجمود والشخصانية والتسلط، ووجود هذه المعايير هام جدا لاستيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الإصلاح وما تجدر إليه الإشارة كذلك هو وجود ارتباط عضوي بين مفهوم الإصلاح والركود. فغالبا ما يكون الاتجاه إلى حالة الإصلاح عندما يكون هناك ركود ، وينظر إليه باعتباره التدابير التي تدفع المجتمع نحو التطور، وإنهاء الفوضى إذا ما اتجه الأفراد إلى التهرب من الالتزام بالقواعد القديمة التي كانت تستعملها الدولة لتنظيمهم، وهذا ما يؤدي إلى الخروج من أطر الدولة القديمة إلى اطر الدولة الحديثة.[1]

[1] صخري طه،المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري ،مذكرة ماجستير في العلوم القانونية نجامعة الحاج لخضر ،2013-2014 ص 55

"لإصلاح الحكم هما الدولة الكفؤة ومجتمع مدني مؤثرا وعليه فان برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر نضام الحكم نضام التمثيل، التشريع، سيادة القانون و المشاركة وتفعيل صوت الشعب تعزيز الحكم المحلي،تنمية المجتمع المدني والعالم المستقل"[1]

و الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في البنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليبها و عملها وأهدافها وفكرها, وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والشكليات الجديدة والمتجددة باستمرار[2]

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر1988 و التأسيس السياسي للإصلاحات

إن اختيار التعددية الحزبية كوسيلة لتنشيط و تفعيل الحياة السياسية، كان نتيجة لتبني نظام الديمقراطية اللبرالية الذي تم تدشينه من قبل الجزائر من خلال دستور 23 فبراير 1989 والذي نص في الفقرة الأولى من مادته الأربعين على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به.

و نظام التعددية السياسية هذا عدا عن كونه مجموعة مبادئ و قواعد و مجموعة آليات و مؤسسات فهو يعد تيارا فكريا تدعمه فلسفة معينة تتمحور حول فكرة ترقية الفرد في كنف الجماعة[3]. و تقويم وجوده من خلال الدفاع والمحافظة على حقوقه وحرياته، كما أنه يعد من أهم أركان ودعائم فكرة دولة القانون. وينبني هذا النظام على عناصر قاعدية رئيسية هي:

1نوزاد عبد الرحمان الهيثي, الحكم الصالح في الوطن العربي ,مجلة العلوم الإنسانية,السنة الرابعة العدد 29جويلية 2006 http://www.uluminsania.net

2 محمد سعيد ابو عامد كتاب ,محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية,في مصطفى كمال السيد(محررا),الإصلاح السياسي في الوطن العربي ,ص535.

3 بن ماحي احمد،دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر،)مذكرة لنيل شهادة الماجستير(، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص: سياسات عامة وتنمية،جامعة الدكتور موالي الطاهر سعيدة،ص55.

قيام التمثيل الشعبي على أساس انتخابات حرة.

-مبدأ الفصل بين السلطات و يضمن رقابة البرلمان لأعمال الحكومة.

-تسلسل القواعد القانونية يحكمه مفهوم دولة القانون.

لأن دستور سنة 1989 لم يفصل في كيفية ممارسة حق العمل السياسي كان لزاما على المشرع أن يتدخل في هذا الشأن، و بالفعل فلم يمض وقت طويل حتى صدر القانون 11/89 المؤرخ في 05 يوليو 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، و الذي وضع الإطار العام لكيفية ممارسة هذا الحق بدءا من تحديد شروط التأسيس مرورا بالواجبات القانونية التي تحكم نشاط هذه الجمعيات، وانتهاء بضمانات الممارسة ،أرست الديمقراطية التعددية عبر دستور 1989قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي فان اللفت للانتباه أنها كانت منعرج في طبيعة الحياة السياسية في الجزائر وبداية التحولات على سائر الأصعدة[1].

1توازي خالد ،"الظاهرة الحزبية في الجزائر"،)مذكرة لنيل شهادة الماجيستار(، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2005-2006 ص 120

وقد مرت الجزائر في مسيرتها السياسية بعدة مراحل، ففي مرحلتها الأولى (أي بعد الاستقلال) شهدت إصدار أول دستور سنة 1963 غير انه لم يدم سوى 20 يوماّ، ما جعل الجزائر تدخل في دوامة الفراغ الدستوري لمدة تجاوزت 11 عاما. وقد تميزت هذه الفترة ولغاية 1989 بأحادية الحزب وضيق مجال الممارسة السياسية، ما نتج عنه إقصاء وتهميش لعديد من فئات النخبة الجزائرية.

إن الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ وضع دستور 1989 وما تبعه من تعديلات دستورية ذات صلة بذلك، انعكست على نمط تطور الممارسات السياسية. حيث تضمنت تلك الإصلاحات العديد من أفكار الديمقراطية والانفتاح السياسي، وذلك بفتح باب التعددية الحزبية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة، مما مهد لبروز نخب جديدة تعكس طموحات المجتمع الجزائري، تعترف بالحوار.[1]

[1] ناجي عبد النور ،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ،مديرية النشر ،قالمة ،الجزائر،2007 ص 45

"غير أن هذا التطور والانفتاح السياسي اصطدم بالعديد من العثرات، لعل من أهمها تزامن تلك الإصلاحات مع فقدان الاستقرار وتصاعد شديد في مستوى الأمن، ما أدى إلى الانشقاق داخل السلطة ذاتها وتباعد الصلة التي تربط السلطة بمختلف التشكيلات السياسية التي يفترض أن تكون امتدادا لها سواء المؤيدة منها أو المعارضة"[1].

كل هذه المتغيرات فرضت نمطا من النظام الانتخابي انعكس على طبيعة النظام السياسي.

منذ أنّ كرس دستور 23 فبراير 1989 النظام الديمقراطي والتعددية السياسية بصفة

رسمية، لا يزال النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة ديمقراطية مناسبة لاكتساب شرعية مقبولة من طرف جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع،

للإصلاحات السياسية باعتبار أن الديمقراطية هي مشروع مجتمع متكامل من الناحية المنهجية، حاولنا تشخيص الوضع السياسي في سياقه التاريخي الذي يتمّيز أساسا بأحداث الربيع العربي"[2]. وما أفرزه من إصلاحات ديمقراطية في العديد من البلدان العربية، من جهة، وكنتيجة للانسداد السياسي من جهة أخرى. كما سعينا لوصف وتحليل طبيعة العوامل الظاهرة والخفية التي تعيق الإصلاحات السياسية في الجزائر، وكذا السياق العام التي صدرت فيه على المستويات الداخلية، الإقليمية والجيوسياسية.

---

[1] رياض الصيداوي, الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر ,مجلة المستقبل العربي العدد245, جويلية 1999 ص40.

[2] نفس المرجع ،ص67.

وقد اخترنا مجموعة من المؤشرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي نعتقد أنها كفيلة بقياس وضع الديمقراطية في الجزائر. وأخيرا، حاولنا استشراف آفاق ومستقبل الإصلاح السياسي الجزائري.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة، التي عالجت موضوع الإصلاح الديمقراطي في الجزائر يبرزّ اتجاهان أساسيان:

الاتجاه الأول : يتفاءل بمستقبل هذا الإصلاح، ولاسيما منذ صدور دستور 1989 الذي فتح آفاقا جديدة للتغيير السياسي.

-الاتجاه الثاني : يتشاءم من إمكانية وقدرة هذه الإصلاحات على تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد دولة القانون."مادام أن الإصلاح لم يشمل أركان ،النظام السياسي القائم.

إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أهم تحّديات ومعّوقات الإصلاحات السياسية التي بادرت بها الدولة الجزائرية منذ 1989 إلى يومنا هذا."[1] والنظر في آفاق تجسيدها، كما سنحاول معالجة الموضوع معالجة أكاديمية وموضوعية في ضوء المتغّيرات الدولية والإقليمية

1 بن ماحي أحمد, مرجع نفسه ,ص99.

ويعتقد الأستاذ بلحاج صالح أن الخطاب الديمقراطي العربي هو "خطاب أزمة" لسببين رئيسيين: أولهما، لأنه ظهر في ظروف متأزمة ومضطربة، وثانيهما: لأنه ولد تشّنجات وتّوترات في وعي الأفراد وإدراك مشاكلهم من خلال التصادم بين مشروع السلطة وما يكتنفه من غموض من جانب، والمجتمع الذي يعيش في أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة من جانب آخر. وقد انجّرت عن هذه الأحداث تداعيات هامة على مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع، عّجلت بالإصلاحات السياسية الديمقراطية والنظام السياسي الجزائري، هو الآخر، يعاني من "أزمة متعددة الجوانب"، وفي طليعتها "أزمة اللاّشرعية "، وقد عّبرت أحداث أكتوبر 1988، كما جاء آنفا في سياق هذه الدراسة، عن عمق هذه الأزمة وحتى الساعة، لا يزال النظام السياسي القائم يبحث عن مشروعية بديلة "للمشروعية التاريخية"، و"المشروعية الثورية"، التيّ ميزت مرحلة نظام الحزب الواحد، والعهد الاشتراكي. وبطبيعة الحال إذا كان النظام يفتقد ـ أو ناقص ـ للاّشرعية ، فإنه من الصعوبة للغاية بمكان نجاح الإصلاحات التي يبادر بها مهما تكن طبيعتها.[1]

1 توازي خالد،الظاهرة الحزبية في الجزائر ،مذكرة لنيل ماجيستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر نبن يوسف بن خدة 2005- 2006

- **ملخص**

ـ إن هذه الإصلاحات لم تحقق من الناحية الفعلية تغييرا جذريا في طبيعة نظام الحكم، مادامت أنها لم تمّتد إلى تغيير في أساليب الحكم والإدارة والتسيير .

ـ إن الإصلاحات السياسية هي بمثابة الشرعية البديلة عن "المشروعية الثورية"

ـ أن النخب السياسية الحاكمة تسعى من خلال الإصلاحات الديمقراطية إلى الحفاظ على مصالحها السياسية وامتيازاتها المادية التي تجنيها من "الريع النفطي ."

ـ أن الإصلاحات السياسية هي وليدة "أزمة" على مستوى السلطة وعلى مستوى المجتمع معا.

و من البديهي أنه في كل المجتمعات التي تتحّرر من مرحلة طويلة من الاستبداد تعّد عملية البناء الديمقراطي فيها عملية شاقة وطويلة وتتعرض لمقاومات بيئية على جميع الأصعدة. والسؤال المطروح إذا: ما هي قدرات الجزائر وسائر الأقطار العربية على بناء مشروع ديمقراطي قائم على الحداثة ؟

من الثابت أنه توجد علاقة وثيقة بين الإصلاح والأزمة، بمعنى أن الأزمة هي التي تولد الإصلاحات، وتدفع بالحكام إلى اتخاذ إجراءات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمواجهة هذه الأزمة.

الفصل الثاني

أثر الأحزاب السياسية في تفعيل الديمقراطية

❖ **المبحث الاول** : وظائف الأحزاب السياسية و الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة.

❖ **المطلب الأول :** وظائف الأحزاب السياسية.

- **أولا : وظيفة الوسيط المعبر عن الإرادة الشعبية:**

يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام وتكوينه، وعند قيامه بهذه العملية يسمى إلى توطيد نفوذه أما بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسة السلطة أو بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي وعلى هذا النحو يصبح وسيط بين السلطة والرأي العام وبقيامه بهذا الدور فهو يقوم بوظيفة منبرية، "Foneetiontibuntienne" حسب جورج لافو[1]، لأنه يسمى إلى رفع مطالبه التي تعالج داخل العلبة السوداء، فالفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة وبهذه الطريقة يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من حيث المصلحة الخاصة بالفرد ومن ثم يكون الحزب قد هيكل الأفراد والجماعات المختلفة ومكنها من التعبير عن مطالبها بصفة فعالة[2].

1 توازي خالد مذكرة ماجستير ، الظاهرة الحزبية في الجزائر

[2] Jean Boudoum, Opcit , P74

- **ثانيا : وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع:**

وهي من الوظائف المحورية في حياة الحزب السياسي ومن خلالها بتوجيه المواطن وارتقاء روح المسؤولية لديه وإشعاره بعدم ثنائي المصلحة العامة مع المصلحة الفردية ، هذه العملية التحسيسية التي يقوم بها الحزب تسعى إلى تجاوز غياب روح المسؤولية إلى عامة الناس فالأحزاب تقوم بدور مهم لإعداد المواطن سياسيا وتساهم في توعيته كما تضع التوجيه العام الذي يتبناه الحزب من القضايا المطروحة من خلال برنامج مجرد من خلال عمل سياسي يتماشى والواقع.[1]

- وظيفة تكوين واختيار النخبة السياسية:

يتفق الجميع أن الأحزاب السياسية تهدف من خلال نشاطها السياسي إلى الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، لكنها في ذات الوقت مدرسة تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة وتدفع هذه المدرسة بأنجب طلابها ليتعرف عليهم الناخب ويرافق هذه الوظيفة التكوينية عملية انتقاء المترشحين أو الأطر السياسية، وتبدأ هذه العملية الانتقائية داخل الحزب على اعتبار أنها المكان المناسب لتلقين الأفراد الذين ستوكل له مسؤوليات سياسية ويحدث ذلك بوضعهم محل التجربة للتأكد من كفاءاتهم. و في نهاية كل تجربة يدفع بمن هو أنسب و أكفأ لتولي المهام السياسية أمام الهيئة الناخبة[2].

---

[1] محمد بوضياف ،النظام السياسي الجزائري ،أطروحة دوكتوراه جامعة الجزائر 2008 ص 45

[2] عنصر العياشي ،سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر ،دار اليمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1999 ص 40

وظيفة تنظيم المعارضة :

من بين الأهداف التي يناط لها الحزب للوصول إلى السلطة ولهذا الفرض يحاول التأثير على السلطة القائمة بواسطة تنظيم المعارضة الجميع من إبداء الرأي المساند أو الرأي المخالف ويتم ذلك في إطار قانوني ، منظم يجعل من المعارضة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية.

المطلب الثاني : الخدمات التي يقدمها الحزب للدولة ووسائله .

. أولا . يقوم الحزب السياسي بجملة من الخدمات داخل الدولة وأهمها:

1- إن إيديولوجيا الحزب لها دور كبير في إثارة ولاء لحزب والشعور بالانتماء لفئة أو جماعة معينة ، وتزداد أهميتها عندما تكون تمثل الأمة بأكملها ، فنجعل الأفراد يؤمنون بالوطن وزعامته وقياداته، وبالأساليب السياسية التي تسير على مقتضاها وتبرز أهمية الوحدة الوطنية وبالاستقلال والنمو الاقتصادي، وتعطي الأجراء في المجتمع بالطرق والوسائل العقلانية ، وتحدد لهم أولويات هذه الأهداف، ودورها وأثارها الايجابية على الوحدة الوطنية، كما تجعل الأفراد يدركون أن معالجتهم الحيوية والأساسية ترتبط بالدولة ، وأن رفاهيتهم ترتبط بالانتماء إليها[1].

1 منيلف الزاز، الحرية ومشكلاتها في البلدان المختلفة ، دار العلم للماليين، بيروت، 1995، ص14

2- الأحزاب السياسية يمكنها المساهمة في تحقيق التكامل البنائي والإيديولوجي الأول، لتصل إلى تحقيق أمرين هما:

ـ بين النخبة والجماهير، وبين الريف والمدينة وقيام ولاء لمجموعة موحدة من القيم و المعتقدات ، وتكون ذلك من خلال خلق إطار تنظيمي يسمح لأفراد بالمشاركة ، وغرس قيم احترام قواعد اللعبة السياسية، والعمل من خلالها، وفي إطارها وعلى هذا الأساس يكون دور الحزب أنه حلقة وصل بين الحاكم والمحكوم، ويعمل على شرح سياسة الحكومة لأعضائه، يهدف كسب تأييدهم له، حثهم على معارفه لها، كما أنه يسهم في نقل رغبات ومطالب المواطنين إلى الحكومة وأي قيد يوضع على حريات الشعب وحقوقه السياسية، كتحريم قيام الأحزاب السياسية المعارضة، يؤدي إلى وجود فجوة بين النخبة والجماهير، وينتهي الأمر إلى إعاقة قيام الوحدة الوطنية بين الشعب.[1]

3- الحياة الحزبية هي إحدى ضمانات حرية الشعب السياسية، وهي سبيل تنافس وتطاحن في خدمة الشعب في مختلف أوجه الخدمة، فهي سبيل تجنيد الكفاءات السياسية لحمل المسؤولية على مختلف مستوياتها، وهي السبيل الوحيد لدفع المواطنين.[2]

1 أحمد الخطيب نعمان ،الوسيط في النظم السياسية القانون الدستوري،جامعة مؤتة ،الأردن ،1999 ص 55
عبد الباقي الهرماسي ،المجتمع والدولة في المغرب العربي ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،لبنان ،1987 ص 57[2]

ثانيا :وسائل الأحزاب في تحقيق أهدافها.

1 الوسائل السياسية :

وتشمل التمثيل النيابي في البرلمان، فلكل حزب عددا من المقاعد التي يفوز بها في الانتخابات البرلمانية، ومن خلال هذه المقاعد، يستطيع مناقشة القضايا الهامة بالنيابة له وللمجتمع الذي هو فيه، كما أن اشتراك الحزب في الأعمال الإدارية في الدولة كأن يشغل أحد أعضاء الحزب منصبا معينا في الوزارة، أو في إحدى إدارات الدولة، يمكنه من المساهمة في تحقيق أهدافه وإيديولوجيته، كما أنه تلجأ السياسة في إثارة شعور الأفراد في المجتمع تجاه أهداف وأيدلوجية الحزب، أو تجاه نفسية ما، نعرض كبس التأكيد الشعبي حتى تتمكن من نيل ثقة الشعب ، ولذلك تندمج بالمصالح الخاصة بالمصالح العامة، واستراتيجيه في ذلك تكون من خلال تمسكه بالشعارات القومية والوطنية ،سعيا وراء تحقيق المصلحتين الخاصة والعامة للحزب السياسي[1]

[1] مهدي جرادات ،الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،ط2006 1 ص 60

2 وسائل ربط المصلحة الخاصة للأحزاب بالمصلحة العامة :

وذلك عن طريق تبني الشعارات القومية والوطنية، بهدف ضمان التأييد الشعبي، حتى وإن كانت أهدافها الضمنية هي أهداف هدامة، مثل بعض الأحزاب الطائفية أو العرقية، كما أن بعض الأحزاب تحاول السير بالدين أو القومية، من أجل تحقيق التأييد الشعبي، ويستخدم بعضها الآخر العنف لتحقيق أهدافه، حيث يكون ذلك العنف إما ظاهريا مثل: الأحزاب الفاشية أو مستترا من خلال الضغط الاقتصادي والاجتماعي.[1]

3 وسائل الاتصال : وفيما تتيح الأحزاب بعض المظاهر الخاصة، لتمييزها عن غيرها، كالزعم الخاص بها أو من خلال الصحف التي تصدرها وتعبر عن أفكارها وبرامجها، ومن خلال المدارس والجماعات والمعاهد العملية وتحقيق هذه الأشياء يتطلب دعما ماليا للحزب، وهذا ما يقوم به أعضاء الحزب من خلال اشتراكاتهم، إضافة إلى الهبات والمساعدات المالية التي يتحصل عليها الحزب من رجال الأعمال والتجارة والاقتصاد وتسعى المؤسسات التي تقوم الأحزاب بتنفيذ برامجها والقيام بوظائفها، وتهيئة الإمكانيات اللازمة لعملها

ويلعب الرأي العام دور كبير في تنمية المعارضة ، فهو المبادر لرغبة التغيير، ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها، على كونها برامج بديلة عن برامج الأغلبية الحاكمة، وعلى هذه الأغلبية أن تقبل النقد الموجه لها.[2]

[1] مهدي جرادات ،مرجع نفسه ،ص 62

[2] هدى ميتكيس ،الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ،جامعة القاهرة ص 40

المبحث الثاني : مستقبل المعارضة الحزبية في الجزائر.

إن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر تؤكد في الكثير من الأحيان أن هذه الظاهرة لا تزال في مرحلتها التكوينية رغم الأشواط التي قطعتها و هدا تماشيا مع التطور السريع الذي عرفه المجتمع على مستوى الثقافة المستوردة عبر الإعلام الأجنبي الذي غزى الحياة

الجزائرية كما يبدو أن الأوضاع السياسية و المجتمعية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية كان لها الأثر البارز على ظاهرة الأحزاب في الجزائر و عدم أخذها المكان الذي يليق بها[1].

ولقد اثبت التجارب التاريخية أن الطرف الذي لا يستطيع أن يفرض نفسه يمكن أن يزول أو يندثر و إن الشيء الذي لا يتقدم يتراجع و عليه تكون الرهانات السياسية في الجزائر ذات أبعاد متعددة و تجدر الإشارة هنا أن الرئاسيات السابقة أكدت أن الدور الحزبي لا يزال في مرحلة تكوينية أو انه تأخر أو لم يعرف تطور مند ظهورها رسميا عبر دستور 1989 و رغم الكم الهائل من الأحزاب السياسية نجد أن الحياة الحزبية في الجزائر تبقى محصورة بين تشكيلات سياسية تعد على الأصابع و عودتنا للانتخابات السياسية في الجزائر على مفاجئات مختلفة تتراوح بين بروز قوى سياسية جديدة .صعود أحزاب و تيارات جديدة و تأخر أو تراجع قوى سياسية أخرى[2].

1 أحمد الخطيب نعمان ,الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري , جامعة مؤتة ,الأردن 1999 ص 108.

[2]إسماعيل قيرة و آخرون, مستقبل الديمقراطية في الجزائر, مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان2002 ص 99.

المطلب الأول : تقييم التعددية الحزبية كآلية ديمقراطية .

يعتبر الكثير من أساتذة القانون الدستوري، أن وضع دستور 1989 الذي فتح الباب للديمقراطية والتعددية في الجزائر، لا يعد تعديلا دستوريا وإنما إلغاء لدستور 1976، وذلك لكونه أنهى العمل بأهم المبادئ التي ظلت محفوظة ومصونة في القوانين العليا للبلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية، كما خط دستور 1989

الأسطر الأولى لمرحلة الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية بثياب التعددية الحزبية والإعلامية والحريات الموسعة.فهذا الدستور لم يكن وليد ظروف عادية، وإنما جاء لتلبية مطالب عديدة واستجابة لتضحيات جسّام دفعها شباب الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، التي كانت من جهتها ردة فعل شعبية على أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة، حملت الرئيس الأسبق الراحل الشاذلي بن جديد الذي يشهد له حرصه على الحفاظ على مؤسسات الدولة خلال تلك الفترة العصيبة إلى فتح باب الحوار وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها بكل ديمقراطية، كما وعد بالقيام بإصلاحات سياسية ودستورية ومنها دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية والإعلامية وعزز الحريات الفردية والجماعية من خلال نصه على حق إنشاء الجمعيات.ويذكر بعض السياسيين الذين تناولوا ظروف نشأة دستور 23 فيفري 1989، أن بوادر نهاية النظام الاشتراكي التي كرسها دستور 1963 ورسخها دستور 1976، كانت قد بدأت مع مطلع الثمانينات، ثم اتضحت أكثر خلال مراجعة الميثاق الوطني في سنة 1986 ودخلت حيز التنفيذ بعد حوادث [1]

[1] لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ،ط1،دار المعرفة ،الجزائر ،2000 ،ص 50

05 أكتوبر 1988، لتتكرس هذه النهاية بإجراء الاستفتاء الشعبي في 3 نوفمبر 1988حول تعديل دستور 1976، والذي شمل النص على ثلاثة محاور أساسية جديدة، تضمنت إحداث نظام الثنائية في الجهاز التنفيذي بإنشاء منصب رئيس الحكومة وإقرار مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، تنظيم مركز رئيس الجمهورية من حيث إجراءات انتخابه وسلطاته، وكذا إنشاء مجلس محاسبة لمراقبة جميع النفقات العمومية للدولة والحزب وللمجموعات المحلية والجهوية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها.وتبعا لهذا التعديل الدستوري الذي أدرج على دستور 1976، تم تشكيل لجنة تقنية لإعداد مشروع دستور جديد عرض للاستفتاء الشعبي في 23 فيفري 1989، وشكل أول تحول سياسي عميق في حياة الجزائر المستقلة من خلال إقراره التعددية السياسية وإعلامية .وكرس دستور 1989 التوجه الليبرالي كنظام بديل عن النظام الاشتراكي، وأقرّ مجموعة من المبادئ أهمها التراجع عن نظام الحزب الواحد، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، علاوة على إقرار حقوق وحريات الأفراد، إلى جانب تأكيد المبادئ المتعلقة بهوية الشعب الجزائري المتمثلة في الإسلام، العروبة والامازيغية .وأنهى دستور 1989 احتكار حزب جبهة التحرير الوطني

السياسي، وفتح المجال أمام التشكيلات الحزبية المتعددة للتنافس في الساحة السياسية والتداول على السلطة، كما أقر مبدأ التعددية الإعلامية وفتح بذلك المجال لظهور العشرات من الصحف والجرائد حملت توجهات سياسية متنوعة.وضمن المشرع الجزائري، المبادئ الجديدة التي جاء بها دستور 1989 [1]

[1] لونيسي رابح مرجع نفسه ص 53

بالتعريف ذاته الذي حدده له والذي ينص على أن "الدستور هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده"[1]. وهو التعريف الذي يبين حسب خبراء القانون بأن دستور 1989 يركز على بناء دولة القانون، والفصل بين الجانبين القانوني والإيديولوجي، خلافا لمرحلة نظام الحزب الواحد التي تميزت بالخلط بين هذين الجانبين.

كما ركز هذا الدستور على الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها، وتكريس نظام الحريات وحقوق الأفراد، وإذ تبنى بعض المبادئ العامة التي نصت عليها الدساتير السابقة، فقد تبنى في نفس الوقت مبادئ جديدة لم تعهدها الجزائر سالفا، والتي تعبر عموما عن الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي، ونص كذلك على مبدأ الفصل بين السلطات وحرية التفكير والابتكار، وأكد في مادته السادسة على أن "الشعب هو مصدر كل سلطة"[2] وأقر استقلالية القضاء، كما أعاد الاعتبار لمبدأ الرقابة الدستورية، التي تعذر تجسيدها بموجب دستور 1963 الذي كان قد نص في مادته 63 على إنشاء مجلس دستوري،

1ابن ماحي أحمد, مرجع نفسه , ص 280.

2بن ماحي أحمد,نفس المرجع.

غير أن هذه الهيئة لم تنصب بسبب الظروف السياسية التي أدت إلى تجميد الدستور، فيما غيب دستور 1976 هذه الرقابة الدستورية بعدم تنصيصه على إنشاء الهيئة المذكورة، في حين نص دستور 23 فيفري 1989 صراحة على إنشاء مجلس دستوري يتمتع بصلاحيات أهم من تلك المخولة إياه بموجب دستور 1963، ومنها على الخصوص رقابة دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات، رقابة صحة الاستشارات السياسية الوطنية، بالإضافة إلى صلاحيات استشارية في بعض الظروف الخاصة.وبرأي الكثير من رجال القانون والسياسة، فإنه بالرغم من المكتسبات الثرية التي عززت المسار السياسي للجزائر بفضل دستور 1989، إلا أن هذا الأخير لم يكن خاليا من الاختلالات والفجوات، على غرار عدم النص على حالة استخلاف رئيس الجمهورية عند تزامن استقالته مع حل البرلمان,

مما أدى إلى نوع من الارتباك السياسي، والفراغ الدستوري بعد استقالة رئيس الجمهورية في جانفي 1992.واصطدمت بالتالي أول تجربة ديمقراطية وتعددية حزبية في ظل دستور 1989 بصعوبات متعددة، ترتب عنها توقيف المسار الانتخابي واستقالة الشاذلي بن جديد وحل المجلس الشعبي الوطني، ليتم عقبها إنشاء المجلس الأعلى للدولة تعويضا لمنصب رئيس الجمهورية، ثم تم تعيين المجلس الشعبي الوطني، وتشكيل لجنة تقنية لإدخال تعديلات جذرية على دستور 1989، ثم عرض عملها على الاستفتاء الشعبي الذي وافق على دستور جديد في 28 نوفمبر 1996. [1]

[1] رزاقي عبد العالي ،الأحزاب السياسية في الجزائر ،خلفيات الجزائر ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر

المطلب الثاني : انعكاسات الأحداث على النظام السياسي ومستقبل الديمقراطية في الجزائر .

أولا :إن أحداث أكتوبر 1988 أدت إلى تغييرات عميقة في السياسة في الجزائر فصحيح أن الإصلاحات في الحقيقة بدا النقاش حولها مبكرا داخل الحزب و النخبة الحاكمة خاصة أثناء المؤتمر الخامس للحزب إلا أن الأحداث رسخت الوعي هشاشة النظام السائد و الحاجة إلى إصلاحات تأخذ بعين الاعتبار الانفجار الشعبي و كذلك التغييرات باعتبار أن الغالبية العظمى من الشعب لم يولد قبل 1962." فالشباب أصبح بذلك لا يتقاسم نفس الذاكرة السياسية

مع الذين قاموا بمعركة التحرير من اجل الاستقلال كما أن هؤلاء الشباب يئسوا من انتظار تحول وعود الدولة التي فرضت نفسها على المجتمع باسم العدالة الاجتماعية و ضرورة الاستقلال الوطني". و التنمية الوطنية إلى حقائق في مجال الحصول على السلع الاستهلاكية السكن و مناصب العمل الذي أحس انه مهمش من قبل النظام ووجد نفسه يعيش حالة الاغتراب السياسي في ظل الوضعية التي تعبر عن طلاق الدولة و المجتمع جاءت أحداث أكتوبر 1988 و في مواجهة هده الأزمة كان رد فعل السلطة عميقا و سريعا لأن صدمة أكتوبر 1988 كانت لها انعكاسات كبيرة على النظام السياسي بحيث مهدت لاختفاء الملامح السياسية لنظام الحزب الواحد و فتح الطريق لظهور طبقة سياسية جديدة و يمكن رصد ثلاثة أنواع من التغييرات كانت نتيجة الأحداث التالية:[1]

[1] لونيسي رابح ،الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ط1،دار المعرفة ، الجزائر ،2000 ص 46

التغيير في تركيبة النخبة السياسية:

كان أول أشكال التغيير يتمثل في اختفاء بعض رجال النخبة الحاكمة بحيث أنه مند أكتوبر بدأ التغيير بإزاحة محمد الشريف مساعديه من الأمانة العامة للحزب و تعويضه بعبد الحميد مهري الذي أوكلت له مهمة إمتصاص غضب المناضلين و إطارات الجبهة كما تم الاتجاه إلى إحداث تغيير هام في قمة المؤسسة العسكرية حيث تم تنصيب الجنرال خالد نزار كقائد لهيئة الأركان مكان الجنرال بلهوشات الذي عين كمستشار للشؤون العسكرية في الرئاسة و استقال الجنرال كمال عبد الرحيم من منصبه كنائب لقائد الأركان كما تم استبدال كل قادة النواحي العسكرية فالجنرال محمد عطايلية الذي كان يوصف بأنه معارض للإصلاحات أبعد من الناحية العسكرية الأولى و تم تعيينه كمفتش عام للجيش.[1]

. التغيير في هياكل النظام السياسي:

إن السمة الثانية من ملامح التغيير في النظام السياسي الجزائري بعد أحداث أكتوبر كان التغيير في هيكلة النظام السياسي فمباشرة بعد الأحداث ظهر الشق الأول من الإصلاحات التي وعد بها الرئيس في خطابه يوم 10 أكتوبر ففي بيان لرئاسة الجمهورية تم نشره يوم 10أكتوبر 1988 أعلن عن إجراء استفتاء يوم 03 نوفمبر يحمل تعديلا دستوريا

1غالم هدى ،عالم منازعات الأحزاب السياسية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،في الحقوق ،جامعة بسكرة ،2013-2014.

يقضي بنقل جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية إلى رئيس الحكومة الذي يكون مسؤولا أمام البرلمان مع احتفاظ رئيس الجمهورية بقطاعين حساسين هما الدفاع و الشؤون الخارجية[1].

التغيير في البيئة السياسية للنظام:

إن تلك التغييرات التي تمت داخل النظام لم تستطع حجب الضوء عن التحولات الهائلة التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الأحداث الاجتماعية التي كانت سائدة قبل أكتوبر 1988 انكشفت حقيقتها حيث تسارعت عملية انبعاث الجمعيات انطلاقا من ظهور لجان مكافحة القمع و التعذيب و ظهور الجمعيات النسائية ثم ظهور الجمعيات السياسية رغم أن هذه الجمعيات لم تكن قانونية في البداية إلا أنها لم تمنع من التحرك و النشاط و أعضاؤها لم يهتموا بأي عائق" و هذا مثل التغيير الحقيقي في الحياة السياسية في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 فالتغيير الحاسم الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر تمثل في ظهور الفعل الاجتماعي و الاحتجاجي و ظهور المعارضة"[2]

1عنصر العياشي , مرجع نفسه , ص115.

[2]لونيسي رابح ,الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين, ط1, دار المعرفة الجزائر 2000 ,ص77.

ثانيا: مستقبل الديمقراطية والتجربة التعددية في الجزائر بعد دستور 1989.

إن دراسة الأحزاب السياسية والديمقراطية في الجزائر تؤكد في الكثير من الأحيان أن هذه الظاهرة لا تزال في مرحلتها التكوينية رغم الأشواط التي قطعتها و هذا تماشيا مع التطور السريع الذي عرفه المجتمع على مستوى الثقافة المستوردة عبر الإعلام الأجنبي الذي غزى الحياة الجزائرية كما يبدو أن الأوضاع السياسية و المجتمعية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية كان لها الأثر البارز على ضعف الديمقراطية وظاهرة الأحزاب في الجزائر و عدم أخذها المكان الذي يليق بها .

لقد أثبتت التجارب التاريخية أن الطرف الذي لا يستطيع أن يفرض نفسه يمكن أن يزول أو يندثر و أن الشيء الذي لا يتقدم يتراجع و عليه تكون الرهانات السياسية في الجزائر ذات أبعاد متعددة." و تجدر الإشارة هنا أن الرئاسيات السابقة أكدت أن الدور الحزبي لا يزال في مرحلة تكوينية أو أنه تأخر أو لم يعرف تطور مند ظهورها رسميا عبر دستور 1989"[1]. و رغم الكم الهائل من الأحزاب السياسية نجد أن الحياة الحزبية في الجزائر تبقى محصورة بين تشكيلات سياسية تعد على الأصابع و عودتنا للانتخابات السياسية في الجزائر على مفاجئات مختلفة تتراوح بين بروز قوى سياسية جديدة. صعود أحزاب و تيارات جديدة وتأخرأو تراجع قوى سياسية أخرى

1فضلون أمال ،استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،قسم علوم الاعلام والاتصال جامعة عنابة، بدون ذكر سنة ،ص121.

ثالثا : التجربة الديمقراطية بعد دستور 1989 م.

على الرغم من الفترة التي اكتسبها الطابع السياسي على مر الزمان وخاصة القيود التي منعت الحركة الوطنية .من جهة انفراد سلطة الحزب الواحد بإدارة البلاد بدون مشاركة أي فاعلين سياسيين إلا أن المشاكل التي ظهرت بعد الأزمة الاقتصادية وخاصة بعد سقوط أسعار البترول لزم على السلطة فتح مجال للمشاركة السياسية من أجل المشاكل التي أثرت على مختلف المستويات سواءا الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية[1].

إن تعديل دستور 1989 كما يراه بعض فقهاء القانون الدستوري أن استخدام مصطلح الجمعية السياسية ليس من قبل الصدفة، وإنما كان المقصود منه هو ترك المجال مفتوح أمام التشكيلات السياسية للانطواء تحت راية جبهة التحرير الوطني حيث ظهرت بعض التشكيلات السياسية للوجود قبل التعديل الدستوري حيث تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية منها:

- إنشاء التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية في 29 فبراير 1989م، الحزب الاجتماعي الديمقراطي و الحزب الوطني للتضامن و التنمية و 58 حزبا أخر اعتمد ما بين 1989 و 1992.

الظروف التي سبقت إقرار التعددية الحزبية في ضل دستور 1989 :

1 ناجي عبد النور ,"النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية , مديرية النشر قالمة , 2007 ص49.

الفصل الثاني : أثر الأحزاب في تفعيل الديمقراطية في الجزائر

1- تعتبر أحداث أكتوبر 1988 أهم حدث مباشر أدى إلى إقرار التعددية الحزبية التي تبناها الدستور الصادر بعد ذلك في 23 فبراير 1989، بل تعتبر هده الأحداث انقلابا جذريا في النظام السياسي حزبي في النظام الجزائري،" فالمؤسس الدستوري لم يكن ليعدل الواحد مهما كانت المعارضة سياسية الموجودة في الداخل و الخارج السرية و العلنية".

2- و إذا كانت هذه الأحداث هي السبب الظاهري المباشر فإنها كانت في الحقيقة توجد عدة أسباب و خلفيات مهمة وراء تلك الأحداث، ومن أهم هذه الأسباب الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية و الأمين العام للحزب الوحيد السيد الشاذلي بن جديد يوم 19 سبتمبر 1988 أمام مكتب التنسيق الولائي وبحضور الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) والذي جاء بعد افتتاح الاجتماع المخصص لمناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر و ليبيا بالإضافة إلى الانتقادات الموجهة للحزب و الحكومة واتهامهما بالتقصير في أداء المهام المكلفين بها والتقاعس عن معالجة المشاكل الداخلية الخطيرة الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية المتردية و ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط وأعلن عن انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية[1]

[1] ناجي عبد النور ,"النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية , مديرية النشر قالمة , 2007 ص49.

وهو ما أدى إلى بداية الاضطرابات المناهضة للسلطة ابتداء من يوم 5 أكتوبر 1988، بل إن هذه الأحداث وبالرغم مما نتج عنها من خسائر فادحة في الأرواح و الخسائر الاقتصادية الكبيرة إلا أن رئيس الجمهورية ومن ورائه النظام الحاكم الفعلي لم يكن في نيته اعتناق التعددية الفعلية، وفي خطاب الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي أعلن أن التعددية تتكون داخل حزب جبهة التحرير الوطني غير أن المؤسس الدستوري ونضرا للتطورات الداخلية و الخارجية . " إن ضخامة الخسائر و تعالي الأصوات من مختلف الحساسيات والاتجاهات و الانقسامات داخل النظام الحاكم أدى إلى اعتماد النظام الحزبي التعددي، والذي استعمل فيه كما رأينا مصلح الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث يوم 23 فبراير 1989 .تم إجراء استفتاء حول التعددية الحزبية".[1]

1 صخري طه , المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم القانونية ,جامعة باتنة 2013_2014 ص 66.

❖ملخص الدراسة :

مازالت إشكالية الديمقراطية في الجزائر تتمثل في البحث عنها وفي أسباب غيابها. فالديمقراطية كمفهوم وتعريف وتجربة معروفة من الناحية النظرية، لأننا نلاحظها ونشاهد تطبيقاتها في العالم الغربي. ولكن في الجزائر نواصل البحث عن أسباب غيابها وتلكؤ السلطة ودوائر النفوذ والهيمنة في تطبيقها، واستمرارها في وأد التجارب والمشاريع التي تروم الاستنهاض وتجترح قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ومؤسسات الدولة العامة.

ومازال الوعي في بلادنا لم يصل لحظة التماهي مع الحقيقة الديمقراطية كقيمة وجودية يعيشها. فمن هذه الناحية تطرح الديمقراطية على الجزائريين بشكل عام كإشكالية للبحث عنها ولم تصل بعدُ إلى تقييم التجربة الديمقراطية لعدم ترسب الحد الأدنى من الرصيد الصالح للتقييم. وعليه تبقى إشكالية الديمقراطية في الجزائر و الوطن العربي هي البحث في مضادتها وحوائلها وما تأباه، أي البحث في أسباب التخلف والوقوف على ظاهرة استبعاد الجسد العربي لقيم الحرية والديمقراطية وعلة الفكر الجماعي العربي في عدم التجاوب الإيجابي مع مقتضيات الديمقراطية كما تفهم في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر.

وهكذا تبرز حالة البحث عن غياب الديمقراطية في البلدان العربية السؤال التالي:
كيف استطعنا أن نفهم ونعي ونقبل تعريف الديمقراطية ونعجز في الوقت نفسه عن تطبيقها، مما يكشف عن مفارقة عصية وصعبة وهي التعاطى الانفصامي مع مسألة الديمقراطية من حيث النظرية والممارسة؟

خاتمـــــة

❖ خاتمـــــة:

لقد عرفنا كيف كانت المسالة الحزبية من خلال دستور 89 حيث نعتبر أن هذا الدستور الذي فتح الباب للديمقراطية والتعددية في الجزائر، لا يعد تعديلا دستوريا وإنما إلغاء لدستور 1976، وذلك لكونه أنهى العمل بأهم المبادئ التي ظلت محفوظة ومصونة في القوانين العليا للبلاد منذ الاستقلال ، والمتمثلة في النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية، كما خط دستور 1989 الأسطر الأولى لمرحلة الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية بثياب الديمقراطية و التعددية الحزبية والإعلامية والحريات الموسعة، فهذا الدستور لم يكن وليد ظروف عادية، وإنما جاء لتلبية مطالب عديدة واستجابة لتضحيات جسّام دفعها شباب الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، التي كانت من جهتها ردة فعل شعبية لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة، حملت الرئيس الأسبق الراحل الشاذلي بن جديد الذي يشهد له حرصه الحفاظ على مؤسسات الدولة خلال تلك الفترة العصيبة إلى فتح باب الحوار وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها بكل ديمقراطية، كما وعد بالقيام بإصلاحات سياسية ودستورية ومنها دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية والإعلامية وعزز الحريات الفردية والجماعية من خلال تنصيصه على حق إنشاء الجمعيات، ويذكر بعض السياسيين الذين تناولوا ظروف نشأة هدا الدستور، وشكل أول تحول سياسي عميق في حياة الجزائر المستقلة من خلال إقراره التعددية السياسية والإعلامية .وكرس

خـاتمـــة

دستور 1989 التوجه الليبرالي كنظام بديل عن النظام الاشتراكي، وأقرّ مجموعة من المبادئ أهمها، تقرير مبدأ الملكية الخاصة وحرية المبادرة الفردية، مع الأخذ بالتعددية الحزبية والتراجع عن نظام الحزب الواحد، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، علاوة على إقرار حقوق وحريات الأفراد، إلى جانب تأكيد المبادئ المتعلقة بهوية الشعب الجزائري المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية ، وأنهى دستور 1989 احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للعمل السياسي، وفتح المجال أمام التشكيلات الحزبية المتعددة للتنافس في الساحة السياسية والتداول على السلطة، كما أقر مبدأ التعددية الإعلامية وفتح بذلك المجال لظهور العشرات من الصحف والجرائد حملت توجهات سياسية متنوعة، وضمن المشرع الجزائري، المبادئ الجديدة التي جاء بها دستور 1989، بالتعريف ذاته الذي حدده له والذي ينص على أن "الدستور هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده".

وهو التعريف الذي يبين حسب خبراء القانون بأن دستور 1989 يركز على بناء دولة القانون، والفصل بين الجانبين القانوني والإيديولوجي، خلافا لمرحلة نظام الحزب الواحد التي تميزت بالخلط بين هذين الجانبين، كما ركز هذا الدستور على الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها، وتكريس نظام الحريات والحقوق

خـاتمـــة

وإذ تبنى بعض المبادئ العامة التي نصت عليها الدساتير السابقة، فقد تبنى في نفس الوقت مبادئ جديدة لم تعهدها الجزائر سالفا، والتي تعبر عموما عن الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي.

لقد عرفنا من خلال ما سبق أن الديمقراطية و التعددية الحزبية في الجزائر و التي انتهجت بعد إقرار دستور 23 فبراير 1989م أنها اتسمت بمعيقات من شانها أن تقف كحاجز دون الديمقراطية و هذا ما اتضح جليا عند توقيف المسار الانتخابي سنة 1992م و دخول الجزائر بما يجب أن يسميه البعض بالعشرية السوداء وهذا ما يبين أن تطبيق الديمقراطية في الجزائر سنة 1989م اتسم بالفشل و الأحزاب السياسية في الجزائر حبر على

ورق وان التعددية الحزبية التي خرجت من رحم دستور 1989 ، ما هي إلا تجسيد للفوضى المنظمة، ولا تعبر في شيء من طموحات الجماهير ورغباتهم . ذلك لأنها مفبركة في أساسها ولا تحمل فكرا أصيلا في برامجها ، بالإضافة إلى أنها لا تنطلق من مرجعية فكرية بينة ، ولا تنشط في إطار سياسي واضح المعالم ، ولا تضم في صفوفها مناضلين حقيقيين من ذوي القناعات الراسخة والقدرة الهائلة على الاتصال

خـاتمـــة

بالجماهير الشعبية الواسعة ، مع العلم أن هذه الأخيرة لم تعد تصدق دعايات ما يسمى بالطبقة السياسية التي اشتهر الفاعلون فيها بأنهم حيث مالت الريح يميلون.

قائمة المراجـــــــــــــــع.

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية.

1- الكتب:

مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية، الجزائر،2007.

2- مهدي جرادات، الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،
ط1، عمان، 2006.

3- ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر
قالمة، الجزائر، 2007.

4- هدى ميتكيس ،الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، جامعة القاهرة، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية، بدون سنة.

5- هنتجتون صامويل ،الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،
ترجمة: عبد الوهاب علوب،ط1،مركز ابن خلدون للدراسات الألمانية، قطر، 1993.

6- لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1،دار المعرفة، الجزائر، 2000.

7- قيرة إسماعيل وآخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

8- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دارالأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ،1999.

9- عبد الله فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، يناير1997.

10 رزاقي عبد العالي ،الأحزاب السياسية في الجزائر، خلفيات الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990.

11- رزيق المخادمي عبد القادر، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

12- أحمد الخطيب نعمان، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، جامعة مؤتة، الأردن، 1999

13- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987 .

-

2- قائمة المذكرات و الرسائل:

1- بن ماحي احمد ،"دراسة و تحليل الإصلاحات السياسية في الجزائر" مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم العلوم السياسية و العالقات الدولية جامعة الدكتور موالي الطاهر سعيدة ، 2015/2014.

2- توازي خالد ،الظاهرة الحزبية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ، 2006/2005.

3- صخري طه ،المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.

4- غارو حسيبة ،دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من 2007/1997 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العالقات الدولية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، 2012.

5- غالم هدى ، عالم منازعات الأحزاب السياسية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

فضلون أمال ، استخدام الأحزاب السياسية لصحافة في التأثير على الرأي العام ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم الإعلام والإتصال ،جامعة باجي مختار عنابة.

7-محمد بوضياف ، "النظام السياسي الجزائري "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2008.

8-نعار بوعزة ، سنوسي خديجة ،التجربة الحزبية في الجزائر ما بين 2009/1999، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية و العالقات الدولية ، جامعة سعيدة 2013/2012.

3 قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1 duverger (Maurice).**les partis politique**. France :editionarmond

2Macal, Prelob, suite politique , CO,UF paris, 1967

4- المجلات:

1- رياض الصيداوي ،الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر ،مجلة المستقبل العربي، العدد 245، جويلية 1999.

2- محمد سعيد أبو عامد، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية ، مصطفى كمال السيد)محررا(، الإصلاح السياسي في الوطن العربي , ص535.

3- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ،الحكم الصالح في الوطن العربي،مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة ،العدد 29 جويلية 2006.